

التعاون الدولي ورهان جائحة كورونا

International Cooperation and the Corona Pandemic's challenge

د. كواتي فاطمة الزهراء *

جامعة لونيسي علي - البليدة 2 (الجزائر)، kouatifatmazohra@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/01/31

تاريخ القبول: 2021/12/13

تاريخ الإرسال: 2021/11/25

الملخص:

تأسست المؤسسات الدولية متعددة الاطراف غداة الحرب العالمية الثانية بهدف تطوير التعاون الدولي باعتباره السبيل الامثل لحل الازمات وتجاوز الخلافات بين الدول، من خلال التنسيق الدولي وصهر الامكانيات والجهود لمواجهة الازمات المشتركة، فالمصير مشترك والمركب واحدة.

إلا أنه وبعد عقود من التواجد والعمل المشترك تجد هذه المؤسسات نفسها عاجزة تماما عن ايجاد ادنى سبل للتعاون والاستجابة من طرف أعضائها لمواجهة جائحة كوفيد 19، وهذا راجع لافتقار هاته المؤسسات لسلطة فرض القرارات وتبعية للقوى الكبرى، التي ادارت ظهرها لها في ظل انكفاء الدول على ذاتها لمواجهة الازمة بصفة منفردة، أو على الأكثر في اطار علاقات ثنائية محدودة، الامر الذي يزيد الازمات والفوضى الدولية تقاقما، ويجعل تبني اليات حوكمة عالمية جديدة تشرك الجميع من أولويات الجماعة الدولية.

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي، جائحة كورونا، الاقتصاد العالمي، المؤسسات الدولية.

Abstract:

The multilateral institutions were established in the wake of the Second World War aiming at developing international cooperation as the best way to solve crisis and overcome differences, through international coordination, fusion of capabilities and efforts to confront common crisis, the whole world is in the same boat and share the same destiny.

However, after decades of presence and joint work, these institutions find themselves unable to find the slightest means of cooperation, and its members' response in facing the Covid-19 pandemic; and this is due to the international institutions' lack of the authority to impose decisions, and their subordination to the major powers that have turned their backs on them; in the light of the retreat of countries to themselves in order to confront the crisis individually, or in the context of limited bilateral relations.

This will exacerbate international crises and chaos, as well, it requires us to adopt new flexible mechanisms which allow everyone to participate.

Key words: International Cooperation, Corona Pandemic, International Economy, International Institutions

مقدمة

لقد كانت لأثار الحروب وما خلفته من مآسي انسانية ودمار، الدافع القوي بالجهود الفكرية للعديد من الكتاب والمنظرين والسياسيين لبناء نظرية حول التعاون تركز التقارب الدولي وتطور العمل التعاوني المشترك، أساسها تبني القيم والمعايير الانسانية المشتركة، التي تمكن الدول من الوصول إلى أهدافها بطرق سلمية بعيدة عن الصراع، و في بيئة آمنة توفر السلم والرفاه لسكان المعمورة.

ويتفق العديد من الباحثين والدارسين للواقع الدولي على تزايد دور وأهمية التعاون الدولي، الذي اضحى ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في عالم من الاعتماد المتبادل المعقد، اين لا يمكن للدولة باي حال من الاحوال ان تتحرك بمفردها، في ظل شبكة من العلاقات المعقدة، والتقارب الكوني الذي فرضته تكنولوجيا الاتصال. مع ما تفرضه العولمة من تحديات جديدة وأزمات مشتركة عابرة للحدود مثل: (المخدرات والهجرة والإرهاب والتلوث البيئي والأمراض المعدية والأوبئة والتصحر وتلوث المياه، ومخلفات الحروب، وأزمة الغذاء ..) ناهيك عن الأزمات الاقتصادية العالمية وما تخلفه من تداعيات.

وتعتبر الازمة الصحية التي عصفت بالعالم في بداية 2020 من خلال الانتشار الصادم والمفاجئ لوباء كوفيد-19، وما ترتب عنه من شلل كلي للعالم، لأكبر تحدي ورهان يواجهه التعاون والتضامن الدولي. وتأتي هذه الدراسة للبحث في مدى فعالية آليات التعاون الدولي لمجابهة جائحة كورونا التي تعد أخطر ازمة يشهدها المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، والبحث في امكانية تخلي الدولة القومية الفاعل الرئيسي في المعادلة عن منطق المصلحة والحسابات الانانية، ومنطق الميل الى السيطرة والهيمنة، من خلال السعي الى تكثيف الجهود وشحن الموارد مع باقي الفاعلين في المجتمع الدولي، بهدف القضاء على الجائحة والتخفيف من أضرارها.

المبحث الأول-التعاون الدولي في نظريات العلاقات الدولية

إن الاهمية المتزايدة التي ما فتئ يكتسيها التعاون الدولي في الوقت الراهن جعلته محل جدل ونقاشات معمقة في اطار النظريات الكبرى للعلاقات الدولية، حيث انقسمت كبرى التيارات في العلاقات الدولية: الواقعية الجديدة والليبيرالية الجديدة بشأن ما إذ كان التعاون أو التجمعات الاقليمية أدوات فعالة وموثوقة للمحافظة على النظام والسلام.¹

المطلب الأول- تعريف التعاون الدولي

يعرف التعاون الدولي على أنه التفاعلات التي تنمو بين عدة دول، وعادة ما يركز على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة، أي النابعة من أسس اجتماعية ومصلحة حقيقية. وهو عبارة عن مجهودات وسلوكيات تهدف إلى ضبط وتعديل سياسات مجموعة من الأطراف في ميدان أو ميادين معينة، دون أن يؤدي ذلك إلى إحداث انعكاسات بنيوية مباشرة من أجل تحقيق أهداف محددة بدقة،² و دون أن يؤدي ذلك إلى وجود رغبة في توسيع المبادرة إلى مجالات أخرى بالضرورة.

يعرفه زرتمان و توفال بأنه الحالة التي يوجبها توافق الاطراف على العمل مع بعضها البعض بهدف تحقيق مكاسب جديدة لكل المشاركين والتي لا يمكن تحقيقها بالعمل المنفرد. وينبذ الكاتبان إلى أن التعاون يعني أكثر من مجرد كونه ضد النزاع، بل هو مجموعة من الاجراءات الايجابية المحددة والواعية لحل قضايا معينة، وهذا ما نجده عبر الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية، او ضمن مؤتمرات اقليمية ودولية، فهي تزيد من أواصر العلاقات الودية، وتساهم في حل المشاكل بالطرق السلمية وتحقق المصالح المشتركة بشكل عام.³ ويشير كوهن بان التعاون الدولي يحدث عندما تكيف الفواعل سلوكها على حسب التفضيلات الانية أو المتوقعة من الآخرين، عبر عملية تتساق السياسات.

المطلب الثاني-التعاون الدولي والواقعية الجديدة

ترى الواقعية الجديدة بأن الدول لا تتعاون للاستفادة أساسا من الكفاءات المتبادلة لرفع من مستوى الرفاه، بل هي تبحث في الحصول على أكبر قدر من التنازلات من الدول الأخرى للصعود إلى مصف أعلى من السلطة. ويرى والتز أن فكرة إحلال السلم عن طريق الاعتماد المتبادل يؤدي إلى تفسير اقتصادي للعالم، الذي يتجاهل أهمية اللامساواة والتي تعتبر جوهر السياسة الدولية. والاعتماد المتبادل يعني أن الأطراف تابعة لبعضها البعض، وهو لا يتضمن فقط المجال الاقتصادي والتجاري، بل أيضا المجال العسكري.

وما يعيبه والتز على أنصار الاعتماد المتبادل هو رؤيتهم الضيقة للعالم باعتقادهم أن الاعتماد المتبادل هو عبارة عن علاقات قائمة ما بين وحدات متماثلة و متساوية.⁴ إن طبيعة النظام تتحدد قبل كل

شيء بالقوى العظمى وهي تقرر ما أن كان الاعتماد المتبادل وثيقا أم لا، النظام يكون اعتماديا بطريقة وثيقة أو لا حسب درجة التبعية للقوى العظمى.

وفي الواقع والتز ليس متقائلا فيما يخص إمكانيات التعاون بين وحدات النظام، ويرى أن التعاون صعب التحقيق لأن الدول تعيش في حالة من التحرك المنفرد، حيث أن الاعتبارات الأمنية تربط المكسب الاقتصادي بالمصلحة الوطنية.⁵ في هذه الظروف يصبح التعاون صعبا لسببين هما الخوف من التبعية والانشغال بالمكسب النسبي. ويرى أنه في وضعية الفوضى الدول ملزمة أن لا تتسأل إذا ما سنريح كلانا و لكن من سيريح أكثر؟ كما يرى غريكو أن الدول بطبيعتها تموقعية أي أنها دائما في حالة قياس موقع احداها بالمقارنة مع الأخرى. وينتج عنه ما يسمى بالمكسب النسبي، فالدول في حالة قلق كون أن صديق اليوم يمكن أن يكون عدو الغد في الحرب، و يخشى أن المكسب الذي يمنح امتيازاً للصديق الحالي يمكن أن ينتج عدو قوي وخطير في المستقبل، وبالتالي يجب على الدول أن تتنبه جيدا لمكاسب شركائها.

ويعتبر الواقعيون أن التعاون في العلاقات الدولية صعب أيضا على الرغم من أهميته، لسبب أساسي وهو غياب سلطة فوق قومية تسهر على تنفيذ الاتفاقيات، فبعض الدول تحاول الحصول على ربح غير شرعي، أو شريف من خلال عدم احترام وعودها. ويصبح التهديد بالعقوبات أو الوعود بالأرباح غير كافي، ويبقى دور القانون محدود.⁶

وبالتالي تجعل الفوضى الدولية ومعضلة الأمن من التعاون غالبا صعب، ففي إطار فوضوي كل يعمل لنفسه، يكون الهدف الأساسي للدول هو منع الآخرين من إحراز أي تقدم. وفي الغالب تستخدم المكاسب الكبرى النسبية كذريعة لتقادي الوصول إلى تسوية واتفاق الذي لم نطمح له ولم نرغب فيه بكل الأحوال.

المطلب الثالث-التعاون الدولي والنظرية المؤسسية النيوليبرالية

يرى أنصار هذه النظرية أن النظريات السابقة لم توفق في تفسير لماذا الدول تتعاون فيما بينها وتطور المؤسسات الدولية؟ وينطلقون في تحليلهم من حيث أن العلاقات بين الأمم لا يمكن تلخيصها فقط في العلاقات الدبلوماسية والاستراتيجية، بل يجب أن تتم على مختلف مستويات التحليل الذي يعيد النظر في الهرمية التقليدية القائمة على القوة العظمى.⁷ وأننا نشهد قوى يتعدى أثرها الحدود الجغرافية للدول، وهذا ما أسماه جوزف ني و روبرت كوهن بالعلاقات العابرة للحدود.⁸ وفي هذا الصدد يرى أكسلورد Robert

Axelrod أن التعاون الدائم يمكن إرساؤه بين الفاعلين الأنانيين، فالدولة باعتبارها فاعل وحيد وعقلاني وأنااني في بحث دائم عن تعظيم المصلحة. ومن هنا يأتي تفسيرهم بأن الأنظمة الدولية لا تؤسس من منطلق القوة بل من منطلق المصلحة.⁹

والواقع أنه في ظل ظروف (الاعتماد المتبادل المعقد) تتعدد الرهانات بناءا على توزيع الموارد، أين العلاقات عابرة القومية تلعب دور أكثر فأكثر أهمية، وأين شبكات ومنظمات غير حكومية تعرف انتشارا يجعل من مسار اتخاذ القرار لدى الدول أكثر تعقيدا، واللجوء إلى القوة يعتبر هامشي أكثر .

كما ان رقابة ومتابعة سلوكات الدول الأعضاء في نظام معين ومشاكل معاقبتهم هي مشاكل غير حقيقية، لأن هذا لا يكون إلا في التعاون الوحيد، أي عندما يلعب الفاعلين مباراة واحدة، لكن في حالة اللعبة المتكررة يكون التعاون مستقر وفعال، والاستراتيجية الرابحة هي مقابل-مقابل. المجالات المختلفة للتعاون مترابطة، ولأن الدولة التي تربح في زمن t في مجال معين من مصلحتها أن تبقى داخل النظام بأمل أن تفوز في زمن $t+1$ أو $t+2$.¹⁰ وفي حالة اخلال دولة بالاتفاق يضع سمعتها على المحك، فالدول تخشى أن يؤدي خرقها للقواعد إلى خرق من طرف الآخرين، حتى لو لم يفرض عليها عقوبات. بتعبير آخر خرق الاتفاق حتما يجلب فوائد فردية آنية ولكن يخلق لايقين جماعي، الذي يكون له انعكاس على المنفعة الفردية اللاحقة.

كما يرون أن كل ممارسة للتعاون بين الدول تترتب عنها عقائد وقواعد وممارسات التي تشكل مضمون الأفعال المستقبلية، والتي يمكن استخدامها كورقة طريق لمساعدة الفاعلين على اختيار طريق السير الذي يتلاءم أكثر مع فهمهم القيمي والتحليلي، كما تسمح هذه القنوات للدول حل معضلات العمل الجماعي¹¹

وفي الأخير يمكن القول أن الفائدة المتحصل عليها من العمل الجماعي على قدر كبير من الأهمية وأعلى من تلك المتحصل عليها بصفة انفرادية، فهي تسمح للدول الوصول إلى الأهداف التي تكون خارج قدرتها، ترفع من احتمالات التعاون بتخفيض التكاليف، تخلق الشروط المحفزة للمفاوضات متعددة الأطراف التي توجه السلوكات الدبلوماسية، وتحسن نوعية المعلومة التي تتوفر عليها الحكومات.

المبحث الثاني- التعاون الدولي و مجابهة جائحة كورونا

اعتبرت جائحة كورونا اسوأ أزمة تواجه العالم بعد الحرب العالمية الثانية على الإطلاق، كما وشكلت تحدي هام للتعاون الدولي بما نجم عنها من تداعيات شملت كل المستويات.

المطلب الأول- تداعيات جائحة كورونا

أصبح التعاون الدولي محل تساؤل وشك حول دوره في ظل ظهور أزمة نقشي جائحة فيروس كورونا الذي ظهر في مدينة وهان الصينية في ديسمبر 2019 ، لينتشر بسرعة مذهلة بكافة أرجاء العالم مخلفا حصيلة ثقيلة من الضحايا والاثار الكارثية على مستوى اقتصاديات كل الدول دون استثناء، وأدخلت العالم في ذعر وفي حالة من اللايقين .

الفرع الأول-على المستوى الانساني

أفادت جامعة جونز هوبكنز الأمريكية في 1 أكتوبر 2021 بارتفاع إجمالي عدد الإصابات بفيروس كورونا في العالم إلى أكثر من 235.8 مليون إصابة، وإجمالي الوفيات إلى أكثر من 4.8 مليون وفاة.

وبحسب بيانات الجامعة بلغ إجمالي الإصابات بفيروس كورونا في العالم 235.801.200، وإجمالي الوفيات 4.816.058، وتصدرت الولايات المتحدة قائمة الدول من حيث عدد الوفيات جراء الفيروس بـ 705.116 حالة وفاة، وبلغ إجمالي الإصابات فيها 43.945.725، تلتها البرازيل في المرتبة الثانية من حيث عدد الوفيات بـ 598.829 حالة وفاة، وإجمالي الإصابات 21.499.074، في المرتبة الثالثة تأتي الهند بإجمالي وفيات 449.260، وإجمالي إصابات 33.853.048، وفي المرتبة الرابعة المكسيك من حيث عدد الوفيات بـ 279.106 وإجمالي إصابات 3.684.242، وفي المرتبة الخامسة جاءت روسيا بإجمالي وفيات 207.932 وإجمالي إصابات 12.7.524.469¹²

الفرع الثاني-على المستوى الاقتصادي

ضربت جائحة كورونا بقوة حياة الأفراد ووسائل عيشهم بفرض ضغوط كبيرة على الانظمة السوسيو اقتصادية، فقد أدت حالة الاغلاق لأسواق القطاعات الاقتصادية... إلى أزمة اقتصادية أطلق عليها أزمة الاغلاق الكبير، والتي تمثلت في اغلاق الاسواق وتوقف النشاط الاقتصادي وانقطاع سلاسل التوريد، مما أدى إلى قلة في الطلب وشح في السيولة وزيادة في عرض السلع وقيود على تصريف الانتاج بسبب اغلاق

الحدود وتقييد الحركة بين المدن. وكذا أدى توقيف حركة الطيران إلى توقيف النشاط السياحي وعمليات الشحن. كما تم توقيف الاسواق المالية، فقد أصدرت الدول قرارات بوقف التداول في الاسواق المالية نظرا لانخفاضات الحادة التي عرفتتها مع التصاعد المستمر للمرض، وتم وضع قيود على تبادل العملات خشية انخفاضها الحاد مع اجواء عدم الاستقرار الاقتصادي، كما شهد الوضع منع لتصدير السلع الغذائية والطبية بغية تخصيصها للاستخدام المحلي.¹³

وبالتالي تلقى الانتاج العالمي صدمة قوية ومفاجئة جراء جائحة كوفيد 19، وشهد الاقتصاد العالمي تراجع كبير، فحسب توقعات البنك العالمي لسنة 2020 ينخفض الناتج المحلي العالمي بـ 5.9%، وهو التراجع العالمي الاكبر منذ الحرب العالمية الثانية. ولأول مرة منذ 1870 عدد غير مسبوق من الدول تسجل انخفاضا في الانتاج، والدول الاكثر تضررا هي الدول التي تعرف تبعية للتجارة العالمية والسياحة وصادرات السلع القاعدية والتمويل الخارجي، فكل الدول الصاعدة والنامية تشهد هشاشة تتضاعف مع الازمة،¹⁴ وعليه يجب ان تعزز هذه الأخيرة من انظمتها الصحية العمومية والحماية الصحية وأن تتبنى اصلاحات تمكن من تحقيق نمو دائم بعد الازمة، وتسمح بان تعيد بعث اقتصاداتها في حالات مماثلة للجائحة.

وفي ظل هذه الاضطرابات غير المسبوقة حذرت المنظمات الدولية من سياسات الاغلاق ودعت الى تأمين سلاسل الامداد وتسهيل التجارة. وقد دعت منظمة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية Unctad الحكومات إلى تبني مقاربات ورؤى مشتركة لتجاوز الازمة، كما وضعت خطة عالمية تتضمن عدة اجراءات أهمها:

- تسهيل العبور وفتح الموانئ خاصة في دول العبور والتكتلات الإقليمية.
- تسهيل وتسريع تداول وانتقال السلع من المواد الاساسية خاصة المواد الطبية والغذائية.
- تعميم استخدام الوسائل اللوجستية الالكترونية التي تساهم في تسهيل المبادلات مثل الدفع الالكتروني والوثائق الرقمية والانظمة الجمركية المتطورة، كما تسمح بإجراء الرقابة الضرورية دون اتصال مباشر مما يقلل من خطر انتشار الوباء.
- دعم الحكومات للموردين والعاملين في النقل ليضمنوا تأمين الامداد، والحرص على عدم فرض مبالغ اضافية عليهم ناجمة عن التأخير في عمليات الشحن وارجاع السلع.

وفي ظل عدم استجابة الدول لخطط التنسيق والتعاون الدولي يبقى تدفق السلع معطل والعبور معرقل من خلال تشديد الرقابة الصحية، وبالتالي تزيد الحمائية التي تفرضها الدول والتضييق الكبير من

خطورة الازمة الصحية، كما وتؤخر الانطلاقة الاقتصادية لما بعد الجائحة وتعرقل افاق التنمية المستدامة، خاصة بالنسبة للفئات الاكثر فقرا و الهشة في العالم.¹⁵

ان أي ركود اقتصادي له أضرارا جسيمة غالبا ما يستمر أثرها لفترة طويلة (انخفاض الإنفاق الاستثماري، البطالة بنسب عالية.. الخ)، ولكن الركود الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد19 ليس بالركود العادي مقارنة بالأزمات العالمية السابقة، حيث شهدنا انكماش اقتصادي مفاجئ وعميق، فحسب البيانات ربع السنوية، تجاوز انخفاض الناتج العالمي المستوى الذي سجله إبان الأزمة المالية العالمية بنحو 3 أضعاف وفي نصف المدة. مما يدفعنا للاعتقاد بأن أضراره في ظل الجائحة ستكون أكبر وأعمق.

المطلب الثاني-التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا

اكتسب التعاون الدولي اهمية خاصة مع ازمة كورونا، حيث تم الاعتقاد أن المجتمع الدولي سيتمكن من تجاوزها انطلاقا من مختلف الاطر التعاونية الدولية والاقليمية التي كرسها العدد الهائل من الاتفاقيات والمعاهدات والتحالفات، الا ان الواقع كان معاكسا لكل التوقعات.

الفرع الأول-التعاون الدولي متعدد الاطراف في مواجهة الجائحة

يشكل الاتجاه متعدد الاطراف النطاق الاشمل لطرح المسائل الدولية. والمجال الذي يمكننا من ايجاد قواعد ومعايير دولية أكثر عدلا، تراعي الاختلاف والخصوصية، وتسخر الجهود الدولية لإيجاد افضل الحلول للازمات وعلى رأسها جائحة كورونا.

1- هيئة الامم المتحدة

على اثر اعلان المنظمة العالمية للصحة في 11 مارس 2020 اعتبار الوباء كوفيد 19 جائحة عالمية، عقدت هيئة الامم المتحدة اجتماع للجمعية العامة دعى فيه الامين العام انطونيو غيترس العالم الى التضامن الدولي والتوحد وترك اللعبة والحسابات السياسية جانبا، لأن مصير البشرية على المحك مع احتمال فقدان مليون شخص بسبب تفشي الجائحة. وقد تمخض عن الاجتماع تبني وثيقة بالأجماع تدعو الى التعاون الدولي وتتدد باي شكل من اشكال التمييز العنصري في مواجهة الجائحة. كما دعى الامين العام للأمم المتحدة في 23 مارس 2020 الى إيقاف إطلاق النار الفوري وإيقاف كل الاعمال العدائية في كل مناطق الصراع في العالم. ودعى المجتمع الدولي إلى إطلاق خطة إنسانية عالمية لمواجهة تداعيات

فيروس كورونا من خلال اتخاذ نهج عالمي، منوها إلى أن وكالات هيئة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ستلعب دوراً مباشراً في تنفيذ خطة الاستجابة.

وأعلن منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة بتاريخ الفاتح من شهر مارس 2020 مارك لوكوك عن تخصيص 15 مليون دولار أمريكي من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للمساهمة في تمويل الجهود العالمية الرامية إلى احتواء فيروس كورونا، وقد جاء هذا الإعلان بعد أن رفعت منظمة الصحة العالمية تقييمها للمخاطر العالمية المرتبطة بتفشي هذا الوباء إلى مستوى مرتفع جداً، حيث تم توجيه المبلغ المخصص من الأمم المتحدة إلى منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، لرصد تفشي الفيروس وتشغيل المختبرات الوطنية.¹⁶ وهو مبلغ زهيد وغير كافٍ للاستجابة لجائحة بحجم وباء كوفيد 19 في بلد واحد ناهيك عن المجموعة الدولية بأسرها، مما يظهر محدودية قدرة وموارد منظمة بحجم هيئة الأمم المتحدة والتي تضم 196 دولة.

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعون، في 2 أبريل 2020 تحت عنوان: "التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019" قرار دعا من خلاله الأمين العام إلى التصدي لحالة الطوارئ الصحية، والتركيز على الأثر الاجتماعي وتدابير الاستجابة الاقتصادية، وشدد على ضرورة أن يكون التعافي مستداماً، وشاملاً للجميع كما دعت الجمعية العامة إلى وحدة الصف والتضامن وتجديد التعاون متعدد الأطراف.¹⁷

وحسب بعض المحللين في الشأن الصحي الدولي أن محدودية سلطة المؤسسات الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للصحة والمنظمات السياسية للأمم المتحدة، وفشلها في تحقيق التنسيق الدولي لمجابهة الازمة بات جلياً. وبالتالي عملها لا يتجاوز أن يكون عبارة عن دعوات وتوصيات ولوائح لمخاطبة الجماعة الدولية.

ومن المهم الإشارة إلى أن الدول الفاعلة فضلت التنسيق على مستوى مجموعات دولية ضيقة مثل مجموعة 20 لإيجاد حل للازمة بدلاً من المرور على الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما يعتبر مؤشر على نقص فعالية المنظمة،¹⁸ الناجم عن وجود تناقض بين هيكلها وأهدافها، ففي حين يتمحور هدفها في العمل لأجل الصالح العام، يبقى هيكلها مابين حكومي بدلاً من أن يكون فوق قومي. وفي إطار هذا النموذج

تبقى الدولة القومية صاحبة القرار في كل الاحوال. بالإضافة إلى كون القرارات في اطار هاته المنظمات تؤخذ بالإجماع، مما يجعلها غير قادرة على اتخاذ اجراءات حاسمة وفرضها على الدول.

2- منظمة الصحة العالمية

يعتبر دور منظمة الصحة العالمية محوري في أزمة كورونا باعتبارها تدخل في نطاق اختصاصها وخبرتها. وقد استطاعت المنظمة طيلة عقود تواجدها تحقيق نجاح في تنسيق الخبرات والتقنيات الدولية لاحتواء الازمات الصحية وتجاوزها كالأزمات المعدية والابوئة. مما ساهم في تخفيض الوفيات عند الاطفال، وكما ارتفع متوسط العمر في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل بـ 5 سنوات كل عقد خلال أربعين سنة،¹⁹ وهذا بفضل سلطتها التوجيهية والتنسيقية وترويج البحوث ومراقبة الابوئة وتعبئة الخبرات الدولية. الا أن جائحة كورونا ابانت مواطن النقص في فعالية المؤسسات الدولية.

واصبحت منظمة الصحة العالمية في ظل أزمة كورونا مسرحا لتعارض سياسي بين القوى الكبرى: الولايات المتحدة والصين. ففي 26 مارس 2020 انتقدت الولايات المتحدة الامريكية مدير منظمة الصحة العالمية واتهمته بالفشل في إدارة أزمة كورونا، خاصة وأن المنظمة تأخرت كثيرا في إعلان أن الفيروس معديا وينتقل بين البشر، كما أنها لم تعلن أن كورونا جائحة دولية إلا يوم 11 مارس 2020، وبعد تسجيل 118 ألف حالة في 114 بلدا، مما أثر على سياسات الدول التي تتبع إرشادات المنظمة وخلف انهيارا خطيرا في المنظومات الصحية خاصة في البلدان النامية.²⁰

من جانب ثاني طالبت الانتقادات الصين التي ارادت الظهور بمظهر المتحكم في الفيروس وبهذا ساهمت في تطوره وانتشاره. كما تم اتهامها بإخفاء المعلومات وتقديم معلومات مضللة. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية وعلى لسان رئيسها "دونالد ترامب" يوم 14 أبريل 2020، إلى وقف مساهمة بلاده في تمويل المنظمة. ونشير هنا الى أن المساهمة الامريكية في الميزانية السنوية للمنظمة تقدر بـ 15%، وقد حددت في سنة 2018/2019 بـ 893 مليون دولار. وكنتيجة لهذه المواجهة السياسية سادت حالة من الجمود والذهول الذي تجاوز اطار المنظمة العالمية للصحة ليطل كل أجهزة الامم المتحدة وكل المنظمات والمؤسسات الدولية.

وقد قامت المنظمة العالمية للصحة بوضع منصة تشاركية دولية كان الهدف منها وضع قاعدة بيانات للتكنولوجيا الطبية للبحث عن التشخيصات والأدوية لمكافحة هذا المرض، ويمكن من خلال المنصة

التشارك مجانا في معلومات وبيانات وحقوق ملكية فكرية لأدوات موجودة بالأساس أو جديدة.²¹ وطلب مدير المنظمة العالمية للصحة المجتمع الدولي بإظهار التعاون والتضامن الدولي امتثالاً للمادة 44 في اللائحة الصحية (2005)، نظراً للوضع الوبائي الخطير وغير المسبوق، إلا أن الطلب لم يلقى الاستجابة، وعلى الرغم من أن تنفيذ اللائحة هو تحت إشراف المنظمة العالمية للصحة إلا أنها ضعيفة في إلزام الدول، كما أنها لا تتضمن تدابير عقابية.²²

وفي 19 ماي 2020 أنهت المنظمة في دورتها الثالثة والسبعون أعمالها بالتزام عالمي بالتوحد في الاستجابة لجائحة كوفيد 19، ويدعو القرار الذي شاركت في رعايته 130 دولة بالإجماع، إلى تكثيف الجهود الرامية إلى السيطرة على الجائحة، والتوزيع المنصف لجميع التكنولوجيات والمنتجات الصحية الأساسية لمكافحة الفيروس، وفي ذات السياق، قال المدير العام للمنظمة في كلمته الختامية إن "كوفيد-19 اختطف أحبة لنا، وسلبنا أرواحاً ومصادر عيش، وزعزع ركائز عالمنا، وبات يهدد بتمزيق نسيج التعاون الدولي، ولكنه ذكر بأننا على رغم اختلافنا ننتهي إلى عرق بشري واحد وأن القوة في اتحادنا."²³

وبالرغم من كل الجهود التي تبذلها المنظمة إلا أن نفوذها يبقى محدوداً على السياسات الوطنية، ويبقى دورها تشاورياً تنسيقياً، مما يجعلها تواجه صعوبة في فرض اتساق بين السياسات الوطنية، ويضعف سلطتها وقيادتها في إدارة الأزمة.²⁴

3- صندوق النقد الدولي و البنك العالمي

أكد البنك الدولي على أثر ظهور أزمة كورونا أنه من الأولوية مجابهة الطارئ الصحي والاقتصادي، ويجب على المجتمع الدولي أن يتحد لإيجاد حلول تسمح بانطلاقة على أسس متينة لمجابهة زيادة الفقر والبطالة.²⁵ وقد واكب ضعف التضامن الدولي في التكتلات الاقتصادية والمالية الكبرى لمساعدة الصين على مواجهة الأزمة. فقد كان التضامن ضعيفاً وشبه غائب، حيث عرض البنك الدولي فقط المساعدة التقنية بتقديم وصايا حول كيفية التصدي للأزمات الصحية والأوبئة بدلاً من تقديم المساعدات أو القروض المالية للصين.²⁶

أما صندوق النقد الدولي فمساهمة في تقديم الإعانات المالية اللازمة في ظل الركود الاقتصادي العالمي والعجز المالي بسبب تزايد نفقات الدول على القطاع الصحي كانت متواضعة، واكتفى بتخفيف أعباء الديون على 25 دولة الأكثر فقراً، وحدد الاستفادة من تسهيلات التمويل الطارئ بتلبية الطلب المتوقع

على التمويل بحوالي 100 مليار دولار كأقصى حد، دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو. وقد وافق المجلس التنفيذي على تقديم التمويل لأكثر من 20 بلدا فقط مقابل طلبات من 102 بلد. وعليه يمكن ملاحظة عجز وفشل المؤسسات الاقتصادية الدولية عن تقديم المساعدة للدول، خاصة الضعيفة منها لتتركها تتخبط في كارثة انسانية.

الفرع الثاني-التعاون الدولي الاقليمي في مجابهة جائحة كورونا

تعرض التضامن الدولي الى امتحان صعب حتى على مستوى الوحدات الاقليمية، وفي اطار اكثر النماذج التكاملية تقدما الا هو الاتحاد الاوروبي. وعلى اثر انتشار جائحة كورونا، تم عقد اجتماع في 9 أبريل لمجموعة اوروبا Eurogroupe بهدف مناقشة مخطط دعم للدول في منطقة الخطر. يتضمن المخطط ثلاث أجزاء: الجزء الاول يتعلق بعقد اتفاق يقضي باللجوء الى البنك الاوروبي للاستثمار بهدف تقديم مساعدات للمؤسسات المتضررة، الجزء الثاني ويتعلق بتقديم مساعدات لدول منطقة الاورو التي لم تتجح في وضع سياسة للبطالة الجزئية او المؤقتة، وتم الموافقة على الاقتراح مع اشتراط الدول المنخفضة بان يكون لضرف مؤقت فقط.

أما الجزء الثالث فيتعلق بمناقشة اللجوء الى الالية الاوروبية للاستقرار MES بهدف دعم الدول الاوروبية الاكثر تضررا ماليا جراء الكوفيد 19، في العادة اللجوء الى هذه الالية يتطلب شروط قاسية. مما دفع بايطاليا انطلاقا من الوضع الاستثنائي المطالبة برفع الشروط والقيود حتى لا توضع اقتصاديات هاته الدول في وضع حرج، الا ان الدول المنخفضة عارضت الاقتراح وضربت عرض الحائط التضامن الاوروبي، وفي الاخير تم الاتفاق على أن لا يتجاوز المبلغ المستدان من الالية الأوروبية للاستقرار 240 مليار اورو، وان لا يستخدم الا في اطار الكوفيد 19، مع الابقاء على شروط السداد. كما رفضت المانيا والدول المنخفضة وضع نظام اوروبوند Eurobond الذي يسمح من تجميع الديون العمومية الاوروبية في نفس الحزمة، وهذا ما يؤدي بالدول الغنية ان تثقل نوعا ما ديونها لتخفيف ديون الدول المتضررة.²⁷

نفس الأمر بالنسبة للتكتل الاقتصادي للآسيان التي ركز قاداتها في بيان رسمي على تكثيف الجهود من أجل إنقاذ الاقتصاد، حيث لم يتم إغلاق شامل للحدود بين الدول الأعضاء، وقد حال ذلك دون إعطاء الأولوية للجانب الإنساني أين ثبت بأن التنقل بين الدول من أهم أسباب نقشي الوباء بالعالم. وقد اقتصر التعاون إذن بين دول الآسيان بتبادل المعلومات، بل وقد قدمت حكومة الولايات المتحدة حوالي 18.3 مليون

دولار في حالات الطوارئ الصحية والمساعدات الإنسانية للدول الأعضاء في الآسيان، مما يدل على أن دور المنظمة لا زال محدودا في إدارة الأزمات ماديا واقتصاديا.

أما بنك التنمية الجديد التابع للتكتل الاقتصادي المعروف باسم البريكس والذي يضم كلا من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، قرر منح قرض للصين بقيمة 7 مليارات يوان في إطار برنامج بنك التنمية الجديد للمساعدة الطارئة في مكافحة كورونا،²⁸ وبالتالي من خلال نموذجي البريكس والآسيان، يتبين لنا أن الجانب الاقتصادي لا يزال مسيطرا على الجانب الإنساني، حيث أن الدعم في دول البريكس كان عبارة عن قرض بسيط في غياب للمساعدات الطبية.

الفرع الثالث- التحرك المنفرد لمجابهة الازمة

في ظل فشل التضامن الدولي ومحدودية الهيئات الدولية في مجال ادارة الازمة، شكل المستوى المحلي المجال المفضل للدول لمجابهة الوباء، في مجال المتابعة اليومية لتطوره وتبني عناصر محلية تساهم في التحكم في الوضعية الصحية.²⁹ على المستوى الطبي وجدت اغلب الدول نفسها غير قادرة على توفير الاجهزة الطبية واجهزة الفحص والدواء. وهنا ظهرت المبادرات المحلية لتعويض النقص الفادح بدايتا بالفحص السريع الذي وضع في قلب استراتيجيات مكافحة الكوفيد 19 في العديد من الدول. ويمكن ان نذكر هنا جنوب افريقيا التي قامت بإنتاج الكواشف، والبرازيل التي طورت فحصها الخاص، او السينغال وبوركينا فاسو التي طورت ادوات فحص خاصة بها بتكلفة ضعيفة. ومن الملاحظ أن العلاقات الثنائية بين الدول قد توطدت خلال أزمة انتشار فيروس كورونا لكن فقط بين الدول التي كانت تتوفر فيما بينها علاقات اقتصادية واستراتيجية جيدة مسبقا.

وفي ظل هذا الوضع نشهد انطواء للدول عن نفسها الذي ترتب عنه فشل التضامن الدولي والذي تجلى في غلق الحدود، فالأولوية تمنح للمصالح الوطنية على حساب الدول الاخرى. مثلا فيما يخص تصدير بعض الادوية التي تدخل في علاج الكوفيد 19، فقد قررت فنلندا الاحتفاظ بالمركب الذي يدخل في صناعة دواء ايدروكسيكلووكين hydroxychloroquine واستخدامه فقط في الاطار الوطني. كذلك بالنسبة للهند والصين والتي يمثلان لوحدهما نسبة 70 % و 80 % من انتاج الدواء، فقد قررت في شهر مارس 2020 منع تصدير 26 دواء يدخل في علاج الكوفيد 19 كإجراء احترازي لعدم الوقوع في الندرة وتحقيق الكفاية في احتياجها من الدواء. هذه القيود أدت الى قفز أسعار هاته الادوية في اغلب الدول.

كما ان التمويل بأجهزة الحماية من الوباء تشهد على فشل التضامن الدولي حتى داخل نفس الوحدة الجغرافية مثل الاتحاد الاوروبي، ويتعلق الامر بالعديد من عمليات مصادرة الدول للأقنعة الطبية واجهزة التنفس الموجهة لدول اخرى التي كانت متضررة اكثر. ففي 5 مارس تم مصادرة حمولة من طرف فرنسا بـ 4 مليون قناع موجهة من السويد الى اسبانيا وايطاليا اكثر الدول تضررا. كذلك قامت جمهورية التشيك بمصادرة طلبية ايطالية من الصين تضم مئات الاف من الاقنعة الطبية واجهزة التنفس عند عبورها الاراضي التشيكية.³⁰

وقد هاجم مسؤولون ألمان أمريكا لاعتراض طلبية بنحو 200 ألف قناع بمعمل شركة أمريكية بالصين، وقد اعتبر وزير الداخلية الألماني أندرياس جيزل هذا الحدث كعمل قرصنة حديثة وبأن هذا الأمر مخالف للأعراف الدولية خاصة بين الشركاء. بينما اتهم رئيس بلدية برلين الرئيس ترامب بعدم التضامن بعد الاستيلاء على الشحنة. وفي نفس السياق، اشترت الولايات المتحدة نَقْدًا ثلاثة أضعاف السعر مخزونها من الأقنعة المخصصة لفرنسا، في اطار طلبية تضم 60 مليون قناع طبي مباشرة على مدرج المطار الصيني. طارت الطائرة في نهاية المطاف إلى الولايات المتحدة بدلا من فرنسا.³¹

ونفس الشعار الذي طبقته الولايات المتحدة الامريكية "امريكا اولاً" America First والذي يعني تمرير مصالحها قبل مصالح باقي الدول وعلى حساب المجتمع الدولي، سرعان ما تعمم في باقي الدول الغنية التي بإمكانها تطبيق الاستراتيجية الامريكية بالنظر للإمكانيات التي تتوفر عليها، فسرعان ما توجهت الولايات المتحدة لعقد اتفاقيات لتمويل البحث مع الصناعة الصيدلانية مقابل تأمين الحصول التفضيلي على الدواء واللقاح. وقد قامت الولايات المتحدة بتمويل شركة سانوفي الفرنسية مقابل حجز طلبية تقدر بـ 600 مليون جرعة، ونتيجة لذلك تدخلت الحكومة الفرنسية للحصول على تفسير من مدير الشركة، الذي صرح فيما بعد بأنه اذا رغبت فرنسا في الحصول التفضيلي على اللقاح يجب ان تتقاسم مخاطر تطوير اللقاح، من خلال تقديم دفع اولي على الطلبية للمساهمة في تخفيض تكلفة الانتاج. مع العلم ان شركة سانوفي استقادت من قرض بـ 130 مليون يورو من قرض الضريبة البحثي الفرنسي.

كذلك اتجهت الولايات المتحدة لتمويل كل مخابر البحث الصيدلانية التي احرزت تقدما في ايجاد اللقاح، فقد مولت تطوير اللقاح لشركة سترازينيكا من أجل تأمين الحصول على 300 مليون جرعة من مليار الجرعة الاولى المنتجة على حساب احتياجات الدول الاخرى. هذه الاستراتيجية تم تبنيها من دول اخرى فالمملكة المتحدة قامت بتمويل شركة سترازينيكا ايضا مقابل الحصول التفضيلي على اللقاح.

وبالتالي بعيدا عن التضامن والتعاون الدولي الذي يتعهد به المسؤولون في اطار المؤسسات الدولية، فان المصلحة الوطنية فقط هي السائدة في ظل هاته الازمات على حساب مصالح الدول الجارة، او حتى على حساب الدول الحليفة في نفس الفلك السياسي.³²

المبحث الثالث-العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ما بعد كورونا

لقد كشفت تداعيات فيروس كورونا على أهمية إعادة النظر في شكل العلاقات "السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية" بين مختلف أشخاص القانون الدولي، إذ أصبح هناك الحديث عن إعادة ترتيب الأولويات، فضلا عن التغير في شكل التعاون بين الدول وهذا نتيجة للفشل الذريع للنظام الدولي ومعه منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية والمؤسسات الدولية في احتواء فيروس كورونا، رغم الجهود الكبيرة التي تم بذلها للتقليل من الخسائر البشرية في مواجهة هذه الجائحة.

المطلب الأول-العلاقات السياسية وامكانية اصلاح الحوكمة العالمية

ظهرت العديد من التوقعات حول كيف تعيد جائحة كورونا تشكيل العالم، وتركز أغلبها على التوتر العميق في الشأن الدولي، فمن ناحية، انكفأت الدول داخليا كي تتعامل مع الوباء وأغلقت حدودها وتذرعت بسيادتها وزادت التوجهات القومية. وفي نفس الوقت، هناك اعتراف بأن المشاكل العابرة للحدود مثل الأوبئة تتطلب حولا عبر وطنية على المستوى الدولي. وعليه يتطلب الامر إعادة تفعيل الحوكمة العالمية.³³

اظهرت المنظمة العالمية للصحة والهيئات السياسية للأمم المتحدة محدوديتها في مجال سلطة التنسيق والتدخل الفعال لاحتواء الازمة وقد صرح الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة انطونيو غيترس في اجتماع لمجلس الأمن حول الحوكمة العالمية ما بعد كوفيد 19 في 24 سبتمبر 2020 أن التعاون الدولي قد فشل في مجابهة جائحة كوفيد 19، ودعى الى اعادة التفكير المعمق حول الحكم العالمي والعلاقات المتعددة الاطراف.

وقد اغتتم الامين العام للأمم المتحدة الفرصة ليشير الى ان الوضع الوبائي غير المتحكم فيه إلى حد الان، هو ناتج عن نقص استعداد المجتمع الدولي لمثل هذه الازمات، وكذلك راجع لنقص التعاون والتوحد والتضامن على المستوى العالمي، وبالتالي من واجبا اعادة التفكير الخلاق حول الحوكمة العالمية والعلاقات المتعددة الاطراف لتتكيف افضل مع القرن 21، فالجائحة اظهرت النقائص الفادحة للنظام متعدد الاطراف. وازاف أننا بأمس الحاجة إلى تعددية أطراف أقوى وذات نوعية والتي تعمل بفعالية تستفيد منها

شعوب العالم. يجب ان تتوفر لدينا وبصفة مستعجلة مؤسسات متعددة الاطراف تكون فيها كل الدول قادرة على التحرك على أساس اجماع عالمي لخير كوكب الأرض، ومؤسسات اين تكون الاطراف متساوية لتمثل افضل العالم النامي، وان يكون الجميع ممثلين حول المائدة العالمية. واكد على ان اصلاح الحكم العالمي صار امرا حتميا، فمن غير الممكن الاستمرار في علاج المخاطر العالمية بالحلول الظرفية، حيث تعتبر هذه الجائحة انذارا لكوارث اكثر خطورة التي يمكن ان تعصف بالبشرية، واذا كان ردنا مستقبلا بالتشتت واللاتنظيم اللذان انتهجناهما في ظل ازمة كورونا فلننتظر الاسوأ.

ان الحاجة الى حكم عالمي واضح المعالم مترابط ومرن ومستعد للتحرك لمواجهة التحديات صار امرا حتميا، في عالم اين التهديدات مترابطة، والتضامن في مصلحة الجميع. ان المشاكل والازمات العابرة للحدود مثل الازمة المناخية وتصادم اللامساواة او الجريمة السيبرانية يتطلب تدخل عدة فاعلين: جماعات المصالح، شركات، ومنظمات، وقطاعات كاملة لا تخضع للمفاهيم التقليدية للحكم العالمي.³⁴

كما ترى ناتالي ارنوت و الس توريل Ernoul et Toreele في مقال لهما أن مركزية قرار الاستجابة السياسية والتقنية على المستوى الدولي اثبتت عدم فعاليتها لتسيير جائحة بهذا الحجم. ومن الافضل تحفيز اللامركزية على مستوى ادنى لحل الازمة، فالمستوى الاقليمي كالاتحاد الاوروبي او الاتحاد الافريقي أبرز اهميته في العمل بصفة مشتركة في مجال المعلومة او التمويل والتنسيق. ودعت الى اعادة التفكير في حكم للصحة العالمية،³⁵

ويستدعي اصلاح الحوكمة العالمية الى اعادة التفكير في جزء واسع من حكم الصحة العالمية، ومن بينه مفهوم الملكية العالمية المشتركة التي تطرح في العديد من المناسبات على مستوى منظمة العالمية للصحة، باعتبار أن إتاحة إمكانية الحصول على لقاح فعال ضد كوفيد 19 على نطاق أوسع وعلى قدم المساواة يتطلب جعله ملكية عامة عالمية. ويبدو ان الدول تغتتم الفرصة في فترة الاضطراب هذه لتزود المنظمة بسلطات ملزمة، تسمح لها من فرض قواعد توزيع عادلة للتكنولوجيا الصحية على اساس منطق الصحة العمومية، كما أنه يتطلب اعادة التفكير في نظام البحث العلمي الدولي في اطار التصدي للسلطة الممنوحة للصناعة الصيدلانية. فلا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يخضع ايجاد اللقاح وتصميمه للقطاع الخاص وحده.³⁶

وبالتالي من نتائج فشل التعاون الدولي وعجز قدرة المؤسسات الدولية على لعب دور محوري، هو أن الدول ستستمر مستقبلاً في الانكفاء على ذاتها بدلاً من انفتاحها على العالم. وسيتغير مفهوم العولمة الذي كان مرتبطاً بمفهوم سيطرة اقتصاديات السوق الحرة، الذي أثبت هشاشته، مما سيزيد الضغط على ارتداد الدولة للداخل، ويتصل هذا باتجاهات سابقة، كفرض الحماية الاقتصادية وإغلاق الحدود أمام الهجرة واللجوء وتقييد التدفقات العابرة للحدود، مع صعود التيارات اليمينية خلال الأعوام الماضية.³⁷

المطلب الثاني-العلاقات الاقتصادية الدولية ما بعد أزمة كورونا

لا يزال المجتمع العالمي يواجه ضغطاً اجتماعياً واقتصادياً هائلاً جراء جائحة كوفيد 19، مع ارتفاع الخسائر البشرية وبقاء الملايين دون عمل، ومع ذلك، وحتى في ظل عدم اليقين الكبير الذي يخيم على مسار الجائحة، مؤشرات الخروج من الأزمة تتضح يوماً بعد يوم. وبفضل الدعم الإضافي من المالية العامة في بعض الاقتصادات الكبيرة، وخاصة في الولايات المتحدة، حدث مزيد من التحسن في الآفاق المتوقعة. ويؤكد الخبراء على أنه وبناءً على خطط التحفيز في البلدان المتقدمة، والتي هي أقل بكثير في البلدان الناشئة عن مخطط الدعم في أزمة 2008-2009 خاصة في الصين، فإن التدابير الاستثنائية التي تمت للاستجابة لكوفيد 19 سوف تزيد من دعم النمو في عام 2021. وسيبدأ الانفاق بالتراجع بعودة الديناميكية الاقتصادية لتعديل الارصدة العمومية والخاصة، ليعود النمو الاقتصادي العالمي إلى نسبة 4,4 % في عام 2022 بعد ما سجل 5,9 % في 2021، وسيكون الناتج المحلي الإجمالي العالمي في حدود أقل من 3 % عن مستواه قبل الأزمة في السنوات الثلاث القادمة.³⁸



المصدر: صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي 2021.

وبفضل الإجراءات السياسية غير المسبوقة، تم التمكن من تجنب الضغط المالي إلى حد كبير حتى الآن، وهو الضغط الذي يصاحب الضرر الاقتصادي طويل الأمد. غير أن مسار التعافي لا يزال محفوفًا بالتحديات، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تمتلك حيزًا ماليًا محدودًا.

وهناك تباعد في مسارات التعافي الاقتصادي بين البلدان والقطاعات، مما يعكس التفاوت في الاضطرابات الناجمة عن الجائحة ومدى الدعم المقدم من السياسات لمواجهةها. ولا تعتمد الآفاق المرتقبة على نتيجة المعركة بين الفيروس واللقاحات فحسب، إنما ترتفع أيضًا بمدى قدرة السياسات الاقتصادية المطبقة في ظل درجة عالية من عدم اليقين على الحد بصورة فعالة من الضرر الدائم المترتب على هذه الأزمة غير المسبوقة. ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 6% في عام 2021، ثم يتراجع إلى 4,4% في عام 2022.. ويرجع هذا إلى الدعم المالي الإضافي في بعض الاقتصادات الكبرى، والتعافي المرتقب بفضل اللقاحات في النصف الثاني من عام 2021، واستمرار تكييف النشاط الاقتصادي لمقتضيات التنقل المحدود. وتخضع هذه الآفاق المتوقعة لدرجة كبيرة من اللامعانة حسب مسار الجائحة، ومدى فعالية دعم السياسات في توفير جسر نحو استعادة الأوضاع الطبيعية اعتمادًا على توافر اللقاح، وتطور الأوضاع المالية.³⁹

ويعتبر الدعم المالي للولايات المتحدة الأمريكية الأقوى على الإطلاق وقد بدأ بمخطط انقاذ ب 2200 مليار دولار في افريل 2020، ويضاف له 900 مليار دولار في ديسمبر 2020 ويتبع بانطلاقة ب 1900 مليار دولار في مارس 2021. وبالتالي قفز العجز في الميزانية الأمريكية إلى 18% من الناتج المحلي الخام، وهو ما يفوق العجز الذي عرفته الولايات المتحدة عادة الخروج من الحرب العالمية الثانية. تعتبر هذه النفقات العمومية مخطط لانعاش النمو وخلق لما يقارب 7 مليون منصب شغل. ويرى بايدن "أن هذه النفقات من شأنها أن تنقذ ارواحا من خلال تعميم التلقيح وخفض تكلفة العلاج ونسبة الفقر لدى الاطفال الى النصف". وهي نفقات موجهة أساسا كقروض للأسر في حدود 400 مليار دولار وما يقارب 125 مليار دولار للمدارس، كما أن منح البطالة الاستثنائية التي تم تمديدتها في الولايات المتحدة الى سبتمبر 2021 ستستفيد من الحزمة. ويخصص 15 مليار دولار في اطار حملة التلقيح، 10 مليار دولار لإنتاج التلقيح، و 350 مليار دولار للجماعات المحلية. وبالتالي بلغ ما خصصته الولايات المتحدة ما يقارب 5000 مليار دولار منذ بدء أزمة كورونا من اجل دعم النشاط الاقتصادي و الاجتماعي.⁴⁰

ومن اللافت للانتباه أننا نشهد عهد عودة الدولة المتدخلة بقوة في الاقتصاد من خلال شراء بعض اصول الشركات الخاصة بسبب تعرض الكثير منها إلى الافلاس الذي يهدد استقرار الاقتصاد الكلي. كما عاد دور وزارات المالية والمؤسسات المعنية بالقطاع الاقتصادي في توجيه الاقتصاد، وتصدت البنوك المركزية للجائحة من خلال توفير السيولة وتمويل المشاريع الصغيرة وتخفيض الفوائد. وتشير التقارير الدولية أنه على مدار العقد الماضي تضاعفت اهمية المؤسسات المملوكة للدولة على المستوى العالمي حيث أصبحت تشكل أصولها 20 % من مجموع الاصول، ويصل عددها إلى الألاف في دول مثل المانيا ايطاليا وروسيا.

كما وتتكرر دعوات المؤسسات الدولية إلى تدخل أكبر للدولة في الاقتصاد اثناء الجائحة، على نحو البنك العالمي 2020 الذي حث الحكومات على تحمل أعباء الخسائر، وهذا ما يتطلب امتلاكهم لحصص في القطاع المالي، وبأن يكون الدعم حيوي للحفاظ على الوظائف وتهيئة ظروف التعافي، بعد أن كانت توصيات وشروط هذه المؤسسات في السابق للدول النامية تتعلق اساسا بخصخصة المؤسسات العامة وتشجيع القطاع الخاص وعدم تدخل الدول في الاقتصاد،⁴¹ أي اعتماد وبتبني النهج الليبرالي البحث. إن الاتجاه العام ينبئ بالتوجه نحو نموذج جديد لتخصيص الانتاج بين الدول بما يقلل الانكشاف على العالم الخارجي وتجذب نقاط الضعف في سلاسل الامداد القائمة حالياً، بما سيعيد صياغة مفهوم العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث سيكون تركيز الحكومات على اقتصاداتها الوطنية أولاً مع قدر من العلاقات مع الخارج وهذا ما أطلق عليه البعض عولمة التباعد الدولي.⁴²

الخاتمة

يعد التعاون الدولي السبيل الوحيد للمجتمعات الدولية لتجاوز أزماتهم ومشاكلهم المشتركة، وتنظيم علاقاتهم وتفاعلاتهم المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الناجمة عن تداعيات العولمة، في اطار من الاحترام المتبادل وقبول الآخر والعمل على ايجاد عالم افضل للأجيال القادمة. وتأتي جائحة كورونا التي عصفت بالعالم بداية العام الماضي، والتي تعد أسوأ أزمة بعد الحرب العالمية الثانية لتكشف عن فشل ذريع للتعاون والتضامن الدولي بمختلف مؤسساته والياته في احتواء الأزمة والقضاء عليها، تاركا المجال للتحرك المنفرد للدولة التي فضلت الانكفاء على ذاتها والاعتماد على قدراتها في التعامل مع الجائحة. والقيام بالاعتداء الدول بعضها من خلال قرصنة شحنات المعدات الطبية في اطار ما سمي بالقرصنة الدولية، تدفعها المصلحة الخاصة حتى ولو كان الامر على حساب الدول الاخرى.

انطلاقاً من هذا الوضع الدولي الصعب والقاتم ، تتعالى الاصوات في مختلف المنابر الدولية داعيتاً إلى إعادة النظر الجادة في أسس وأليات التعاون الدولي واصلاح الحوكمة العالمية لما بعد كورونا، فالعالم بحاجة الى تعددية أطراف أقوى وذات نوعية والتي تعمل بفعالية تستفيد منها كافة الشعوب، والى حكم عالمي واضح المعالم مترابط ومرن ومستعد للتحرك لمواجهة التحديات المستقبلية. لكن ما هو مرجح حسب بعض الدارسين للوضع الدولي الحالي، أن الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد كورونا ستختلف لتصبح تعتمد أكثر فاكثراً على امكاناتها ومواردها الخاصة، وتتدخل بعمق وقوة في ادارة الشأن العام من الصحة إلى الاقتصاد، وبالتالي سيكون هناك دور أكبر للدولة.

الهوامش:

- 1 جون بيليس ، ستيف، **عولمة السياسة العالمية** . دبي: مركز الخليج للابحاث. 2004، ص 856.
- 2 حسين بوقارة، **ظاهرة التكامل الدولي بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية**. الجزائر، لمسة، 2017 ص 21.
- 3 قحطان أحمد سليمان الحمداني ، **الأساس في العلوم السياسية** ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 383.
- 4 Alex Macleod, Dan O'mera) , **Les théories des relations internationales : contestations et résistances**. Québec: Athéna, 2007, p 6
- 5 Ibid, p 72
- 6 Marie Claude Smouts, Dario Battistella, **Dictionnaire des relations internationales**, Dalloz, Paris, 2003, p76. 9.
- 7 Jean –Jacques Roche, **Les théories des relations internationales**, 6 ed, Paris , Montchrestien, 2006, p 84
- 8 خالد موسى المصري، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية** ، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 104
- 9 Organisation Mondiale du Commerce, Rapport sur le commerce mondiale 2007, p74.
- 10 Dario Battistella, **Théories des relations internationales** (éd. 3). Paris: Presse de Sciences politiques, 2003, p p 449–450.

11 Gérard Dussouy, **Les théories de l'interétatique : traité de relations internationales II**, Harmattan, Paris , 2007, p 105.

12 كورونا اليوم: تحذير من الصحة العالمية.. وسر ظهور "أصابع كوفيد"، 6 أكتوبر 2021. مصراوي، تم التصفح في 8 أكتوبر 2021. <https://2u.pw/vQtbO>

13 أحمد فايز الهرش ، "أزمة كورونا : العولمة و دور جديد للدولة اقتصاديا"، مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة ، المجلد 3 العدد (2) ، 2020 ، ص ص 235-236 . (ص 230-247) <https://2u.pw/XXw4c>

14 صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي ، 2020 .

15 Cnuced, 2020, « COVID-19 : Un plan d'action en 10 pour renforcer la facilitation des échanges et du transport en période de pandémie », **synthèse de cnuced N79** Avril 2020. Consulté le 5 septembre 2021. <https://2u.pw/K4HsG>

16 قاسمي سمير ، "دور منظمة الامم المتحدة في ظل انتشار فيروس كونا"، **المعيار**، ع 2 ، جوان 2020، ص 24. (ص 20-39). <https://2u.pw/M02ly>

17 بوكورو منال، محمد منصوري، " دور الجهود الدولية في مكافحة فيروس كورونا المستجد Covid -19 " ، **حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد 34، ص 104. (ص 101-120). تم اتصفح في 10 سبتمبر 2021. <https://2u.pw/eiX4f>

18 Observatoire de la santé mondiale, Covid-19: L'enjeu de la coopération internationale, IRIS, novembre 2020, (p1-17). consulté le 4 aout 2021 <https://2u.pw/0rU0F>

19 بن قطاط خديجة ، "المجتمع الدولي في مواجهة الاوبئة و الجوائح"، **المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية**، مجلد 12، ع 3 ، جويلية 2020 ، ص 556 ، (ص 554-563).

20 بوكورو منال، نفس المرجع ، ص 107.

21 العربي وهيبية، "جهود المنظمات غير الحكومية في مواجهة جائحة كورونا" ، **حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد 34 ، ص 181 ، (ص 177-187).

22 بن قطاط خديجة ، المرجع السابق ، ص 559

23 قاسمي سمير ، المرجع السابق ، ص 27.

24 قطاط خديجة ، المرجع السابق، ص 560.

25 La banque Mondiale « La pandémie de COVID-19 plonge l'économie planétaire dans sa pire récession depuis la Seconde Guerre mondiale ». le 8 juin 2020. Consulté le 2 septembre 2021. <https://2u.pw/Qtyzcu>

26 سمر الخليلشي، "رهانات التعاون الدولي في ظل أزمة كورونا"، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، 17 أبريل 2020، ص 5، (ص 1-8).

27 Observatoire de la santé mondiale, op.cit , p p 8-9

28 سمر الخليلشي نفس المرجع ص 6.

29 Observatoire de la santé mondiale op.cit, p 5

30 Ibid, p 7.

31 سمر الخليلشي، مرجع سابق ص 4.

32 Observatoire de la santé mondiale op.cit, p p 8-9

33 مايكل ماكنزي "التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا.. إطار السياسة-السياسات كمدخل تحليلي" ت: تامر

نادي <https://arabprf.com/?p=3047>

34 ONU Info,2020 La coopération Internationale face à la covid 19, il faut réinventer le multilatéralisme (Guterres), le 24 septembre 2020. Consulté le 12 septembre 2021. <https://2u.pw/ddC9h>

35 Observatoire de la santé mondiale op.cit. p 5.

36 Ibid pp 15-16.

37 أحمد فايز الهرش، المرجع السابق، ص 241.

38 Rexecode, 2021, « Perspectives de l'économie mondiale 2021-2022: discordance des temps », 21 Juin 2021, consulté le 10 septembre 2021. <https://2u.pw/nDzfn>

39 صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي ، افريل 2021. تاريخ التصفح 20 أوت 2021.

<https://2u.pw/hpYXA>

40 TV5 Monde, 2021, « Covid-19 et crise économique: quel impact du plan de relance américain sur l'économie mondiale», 28 Mars 2021. Consulté le 23 aout 2021, <https://2u.pw/CROig>

41 أحمد فايز الهرش، المرجع السابق، ص ص 241-243.

42 نفس المرجع ص 241.

المراجع:

الكتب

- ❖ الحمداني، قحطان أحمد سليمان، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- ❖ المصري، خالد موسى، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 2014 .
- ❖ بيليس، جون، سميث، ستيف. عولمة السياسة العالمية . دبي، مركز الخليج للابحاث. 2004.
- ❖ بوقارة، حسين، ظاهرة التكامل الدولي بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولي، الجزائر، لمسة، 2017 .

المقالات

- ❖ الخليلشي، سمر، "رهانات التعاون الدولي في ظل أزمة كورونا"، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، 17 أفريل 2020، (ص 1-8).
- ❖ العربي، وهيب، "جهود المنظمات غير الحكومية في مواجهة جائحة كورونا"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، ص 181، (ص 177-187).
- ❖ الهرش، أحمد فايز، "أزمة كورونا : العولمة و دور جديد للدولة اقتصاديا"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3 العدد (2)، 2020، (ص230-247). <https://2u.pw/XXw4c>
- ❖ بن قشاط، خديجة، "المجتمع الدولي في مواجهة الوبئة والجوائح"، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 12، ع 3، جويلية 2020، (ص554-563).
- ❖ بوكورو، منال، منصوري، محمد، " دور الجهود الدولية في مكافحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19"، حوليات جامعة الجوائر 1، المجلد 34، ص 104. (ص 101-120). تم اتصفح في 10 سبتمبر 2021. <https://2u.pw/eiX4f>
- ❖ قاسمي سمير، "دور منظمة الامم المتحدة في ظل انتشار فيروس كونا"، المعيار، ع 2، جوان 2020، (ص 20-39). <https://2u.pw/M02ly>

تقارير

- ❖ صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، 2020.
- ❖ صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي، افريل 2021. تاريخ التصفح 20 أوت 2021.

مواقع

❖ كورونا اليوم: تحذير من الصحة العالمية وسر ظهور "أصابع كوفيد"، 6 أكتوبر 2021،

مصري، تم التصفح في 8 أكتوبر 2021 <https://2u.pw/vQtbO>

باللغة الأجنبية

Livres

- ❖ Battistella, Dario, **Théories des relations internationales** (éd. 3). Paris: Presse de Sciences politiques, 2003.
- ❖ Dussouy, Gérard, **Les théories de l'interétatique : traité de relations internationales II**, Harmattan, Paris, 2007.
- ❖ Macleod, Alex, O'mera, Dan, **Les théories des relations internationales : contestations et résistances**. Québec: Athéna, 2007.
- ❖ Roche, Jean-Jacques, **Les théories des relations internationales**, 6 ed, Paris, Montchrestien, 2006.
- ❖ Smouts, Marie Claude, Battistella, Dario, **Dictionnaire des relations internationales**, Dalloz, Paris, 2003.

Rapport

- ❖ Cnuced, 2020, « COVID-19: Un plan d'action en 10 pour renforcer la facilitation des échanges et du transport en période de pandémie », **synthèse de cnuced N 79** Avril 2020. Consulté le 5 septembre 2021. <https://2u.pw/K4HsG>
- ❖ La banque Mondiale « La pandémie de COVID-19 plonge l'économie planétaire dans sa pire récession depuis la Seconde Guerre mondiale ». le 8 juin 2020. Consulté le 2 septembre 2021. <https://2u.pw/Qyzcu>
- ❖ Observatoire de la santé mondiale, Covid-19 : L'enjeu de la coopération internationale, IRIS, novembre 2020. (p 1-17). consulté le 4 août 2021. <https://2u.pw/0rU0F>

-
- ❖ ONU Info, 2020 , La coopération Internationale face à la covid 19, il faut réinventer le multilatéralisme (Guterres), le 24 septembre 2020. Consulté le 12 septembre 2021. <https://2u.pw/ddC9h>

- ❖ Organisation Mondiale du Commerce, Rapport sur le commerce mondiale 2007.

Sites

- ❖ Euractiv, La coopération dans un monde post pandémie le 5 mars 2021, consulté le 10 aout 2021. <https://2u.pw/Pi2iA>
- ❖ Rexecode, 2021, «Perspectives de l'économie mondiale 2021–2022: discordance des temps », 21 Juin 2021, consulté le 10 septembre 2021. <https://2u.pw/nDzfn>
- ❖ TV5 Monde, 2021, « Covid–19 et crise économique : quel impact du plan de relance américain sur l'économie mondiale », 28 Mars 2021, Consulté le 23 aout 2021, <https://2u.pw/CROig>